

## بلديات

تحقيق

## الدلافة: ثروات تنتظر استثمارها

مطلع الشهر الجاري، احتفلت الدلافة بعيدها السادس عشر، إذ إن وزارة الداخلية والبلديات أعلنتها بلدة عام 1996، لكن حضورها وحده لا يورث إنماءً وتطوراً. العضو البارز في تجمع القرى المنسية، لم تنتظر تصحيح نهج «الإنماء اللامتوازن»، بل شمّرت عن سواعدها وأخرجت مكنوناتها. والبلدية سبقت استحداث بلدية مستقلة فيها

## أماله خليك

في الطريق إلى الدلافة (قضاء حاصبيا)، لا تستقبلنا اللافتة الزرقاء التي ترخّب بنا على أرضها، بل لافتة صغيرة بيضاء تفيدنا بأننا نغادر منطقة عمل قوات اليونيفيل. نستغرق وقتاً للوصول، سالكين طريقاً ضيقة ومحفّرة، نكتشف لاحقاً أنها الوحيدة التي

## تشجير من القجة

من المقرر أن تحصل الدلافة على حوالي 33 مليون ليرة سنوياً بعد ترتيب وضع بلديتها الإداري، وهي حصتها من عائدات البلديات. ولأن المبلغ أقل من أحلام البلدة الناشئة على غرار الأموال التي كانت تصلها في السنوات الماضية. كان رئيس البلدية قد اقترح استحداث «صندوق المصلحة العامة»، الذي تودع فيه كل عائلة مبلغاً رمزياً كل شهر، ويعود ريعه لتنفيذ مشاريع تنمية وحيوية للبلدة. القجة البسيطة شجرت 15 دونماً من المشاعات وسقتها عبر الري بالتنقيط. الصندوق الرمزي سيسهم لاحقاً في تحقيق أحلام الدلافيين الكبيرة، ومنها فرز نفاياتهم وتدويرها وإنشاء ملعب رياضي ومحميات طبيعية والإنارة على الطاقة الشمسية وتطوير قطاع الزيتون.

توصل، ليس إلى وسط البلدة فحسب، بل أيضاً إلى البقاع الغربي من جهة، وجزيرين من جهة أخرى. وقت إضافي يلزمنا لكي نهتدي إلى رئيس البلدية، الذي وأعدنا في منزله لعدم توافر مركز للبلدية. هنا لا سيارات تخترق الشوارع الضيقة، أو حركة لأشخاص تعكر صفو البيوت القليلة الهادئة. بالكاد نلمح «ختيارة» تسقي حوض زهور أمام بيتها. «وين الناس؟»، نسألها، فتلفت نظرنا إلى أننا أخطانا في توقبت جولتنا التفقدية على البلدة خارج عطلة نهاية الأسبوع. ذلك أن سجلات الدلافة تضم 700 نسمة، من بينهم 370 ناخباً. أما بيوتها، فتعدّ 60، يقيم فيها شتاء 150 شخصاً، قد يزيدون إلى 250 صيفاً. وإذا كان معظم أهل الدلافة مقيمين خارجها، فإن جهاد ياسين، رئيس بلديتها الحالي الفائز بالتركية في الانتخابات الفرعية الأخيرة قبل أقل من شهرين ومختارها السابق، لم يترشح منها منذ تحريرها عام 2000، إلا من أجل إنجاز خدمات لها. فالشباب كان من أبرز أبناء البلدة الذين نشطوا في الخدمة العامة منذ احتلالها وتهجير عائلاتها، ثم تحولوا إلى خط تماس بين الشريط الحدودي والمنطقة المحررة، انطلاقاً من إقامته في البقاع الغربي المجاور، لكن حاجات الدلافة لم تكن مقتصرة



قبل عامين افتتحت وزارة الأشغال العامة جسر الدلافة (حسن بحسون)

السابق زياد بارود مرسوماً بإنشاء بلدية فيها أواخر عام 2010، وأضعاً إياها بتصرف قائم مقام حاصبيا لإدارة شؤونها حتى إجراء الانتخابات التي جرت أخيراً. من حي السراي إلى البلدية، مثلت الدلافة نموذجاً للإنماء اللامتوازن بحق الأطراف النائية، إذ إن كل ما أنجز فيها في السنوات الماضية،

وقليا وحاصبيا ونهر الليطاني من جهة، ونقل قيود أهاليها من حاصبيا إلى سجلاتها المستحدثة، وتعديل بيانات هوياتهم استناداً إلى القانون رقم 637 الصادر عام 2003. «طموح» أبناء الدلافة لم يتوقف عند تحويلها إلى بلدة، بل استكملوا معركة «استقلالهم»، إلى أن أصدر وزير الداخلية والبلديات

## نفايات بنت جبيل ومرجعيون في الحقول

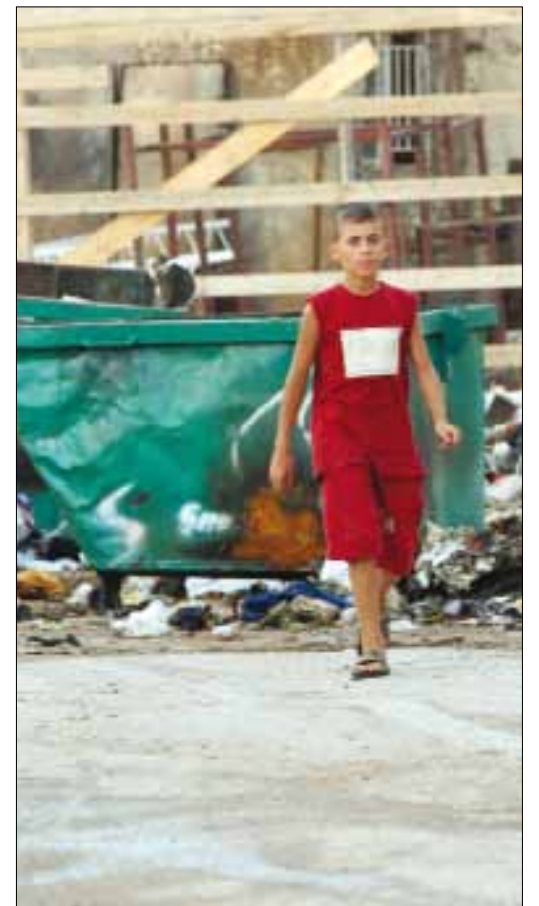
وبحسب رئيس بلدية رميش، يوسف طانيوس، فإن «البلدية تدفع سنوياً 11 ألف دولار للشركة المتلزّمة»، وبعد شكاوى الأهالي المتعددة من روائح مكبات النفايات في منطقتي بنت جبيل وصور، لجأ العاملون في الكتيبة الإيطالية (قسم البيئة) التابعة لقوات اليونيفيل العاملة في قضاء بنت جبيل وصور إلى إجراء دراسة عن المواد المشعة التي تنبعث من باطن الأرض في 17647 كلم من الأراضي، وفحص 134 عينة أخذت من عدة أماكن أجري عليها 168 تحليلاً مخبرياً. وبحسب مسؤول القسم البيئي في الكتيبة الإيطالية النقيب دانيال تريمانى فإنه «نتيجة فحص العينات وتحليلها باستعمال الآلات المتطورة، تبين عدم وجود مواد ملوثة داخل التربة ومؤذية للصحة العامة، لكن مكبات النفايات أدت إلى تلوث الهواء، وخاصة عندما يُحرقها الأهالي بالقرب من الأحياء السكنية». يذكر أن اتحادي بلديات بنت جبيل وبلديات جبل عامل يحاولان إيجاد حل لاستيعاب نفايات المنطقة عبر وضع دراسة لتطوير المعامل الموجودة.

الذي أعيد بناؤه وتجهيزه بدعم من السفارة الإيطالية، ويشير إلى أن «المعمل أنقذ البلدة من معظم النفايات التي كان يصعب التخلص منها، وخصوصاً مع عدم وجود مشاعات في البلدة لطمورها، رغم أن المعمل يكلف البلدية 13 مليون ليرة شهرياً». النتيجة عينها حققها معملاً فرز النفايات في بلدتي عيترون والطيبة، لكن المشكلة تكمن في عدم اهتمام الأهالي بفرز النفايات المنزلي، ليصبح الفرز في ما بعد أكثر تعقيداً وكلفة على العاملين في المعامل، رغم حملات التوعية المستمرة التي لجأت إليها البلديات الثلاث. ويرى بزّي أن «الدولة اللبنانية كانت قد أصدرت قراراً في عام 2003 يقضي بمنح البلديات التي تنشئ معامل فرز للنفايات دعماً مالياً إضافياً يعادل 5 أضعاف الميزانية التي تستحقها، لكنها تراجع عن ذلك، ما حمل البلدية كلفة مالية ضخمة لمعالجة نفاياتها». وقد اضطرت بلدية عين إبل ورميش إلى تزييم نقل النفايات وفرزها إلى شركة خاصة بعد شكاوى الأهالي المتكررة من مكبات النفايات الذي يقع بين البلديتين.

## دانيال الامين

فشلت العديد من بلديات بنت جبيل ومرجعيون في تشغيل معامل فرز النفايات لديها، بسبب الكلفة المالية الباهظة وتراجع الدولة عن تقديم الدعم المالي لتشغيلها. ففي بلدات ميس الجبل وشقرا وقبريخا توقفت معامل الفرز بعد فترة قصيرة من تشغيلها ليتحول محيط معلمي الفرز في شقرا وميس الجبل إلى مكب للنفايات يعمد إلى حرقه بين يوم وآخر. فيما لا تزال سائر بلدات المنطقة في المرجعيون وبنت جبيل (أكثر من 60 بلدة) ترمي نفاياتها في أماكن مختلفة قبل أن تحرقها، ما يؤدي إلى تلوث بيئي تصعب معالجة نتائجه في المدى المنظور. وبين فترة وأخرى، ترتفع أصوات الأهالي احتجاجاً على التلوث الناجم عن رمي النفايات وحرقها، كما يحصل في بلدات حاريس وصفد البطيخ وشقرا وميس الجبل والعديسة. في ظل هذا الواقع، يفاخر رئيس بلدية بنت جبيل، عفيف بزّي، بالإنجاز الذي حققته البلدية بعد افتتاح معمل فرز النفايات الجديد

أكثر من 14 عاماً على أول انتخابات بلدية في بنت جبيل ومرجعيون بعد الحرب الأهلية، لم تفلح في القضاء على مشكلة النفايات في المنطقة، باستثناء 3 بلديات (بنت جبيل، عيترون، الطيبة) استطاعت معالجة المشكلة قدر المستطاع، رغم الكلفة المالية الباهظة



تقرير